

## شهادة

اسم المنشأة	شركة محمد علي مهدي ال ناجي للمقاولات العامه شركة شخص واحد		
اسم صاحب العمل			
رقم الاشتراك	٣٤٠٠٠٩٥٠٩	رقم السجل التجاري	٥٩٥٠٠٠٣٥٥٤
العنوان	نجران السعودية 5118 11111		

عدد المشتركين السعوديين	عدد المشتركين غير السعوديين	المجموع	رقما
12	45	57	رقما
اثنا عشره مشتركا	خمسة و اربعون مشتركا	سبعة و خمسون مشتركا	كتابة

تشهد المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بأن المنشأة المذكورة أعلاه قد أوفت بالتزاماتها تجاه المؤسسة وفق البيانات المقدمة منها حتى تاريخ اصدار هذه الشهادة، والتي تم منحها لتقديمه لأية جهة تطلبها، وهي صالحة لجميع الأغراض التي نصت عليها الفقرة (6) من المادة (التاسعة عشر) من نظام التأمينات الاجتماعية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/33) بتاريخ 1421/9/3 هـ و المادة (العاشرة) من نظام التأمينات الاجتماعية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/273) وتاريخ 1445/12/26 هـ .

هذه الشهادة سارية المفعول حتى 1446/11/23 هـ.

### Public عام

الشهادة معتمدة من صاحب الصلاحية ولا تحتاج لتوقيع أو ختم



تحقق من صحة وصلاحية الشهادة عبر زيارة الرابط أدناه في الموقع الالكتروني للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية او عن طريق استخدام الرمز المعرف التالي

تعد هذه الشهادة من الوثائق الالكترونية الحكومية الرسمية ويحظر قطعاً تقليدها أو إدخال أي تعديلات عليها سواء بالإضافة أو الحذف أو التغيير في بياناتها أو غير ذلك من أنواع التعديل، وتعد الشهادة لاغية إذا شابهها شيء من ذلك، كما تعرض صاحبها للملاحقة النظامية أمام الجهات المختصة بالإضافة إلى ما يفرضه نظام التأمينات الاجتماعية من عقوبات، ولا يجوز تداول الشهادة إلا في الأغراض التي أصدرت لأجلها وفقاً لأحكام نظام التأمينات الاجتماعية. والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية غير مسؤولة عن أي عملية تزوير أو تعديل تتم على البيانات الواردة فيها.



**Public عام**

الشهادة معتمدة من صاحب الصلاحية ولا تحتاج لتوقيع أو ختم



تحقق من صحة وصلاحية الشهادة عبر زيارة الرابط أدناه في الموقع الإلكتروني للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية أو عن طريق استخدام الرمز المعرف التالي

تعد هذه الشهادة من الوثائق الإلكترونية الحكومية الرسمية ويحظر قطعاً تقليدها أو إدخال أي تعديلات عليها سواء بالإضافة أو الحذف أو التغيير في بياناتها أو غير ذلك من أنواع التعديل، وتعد الشهادة لاغية إذا شابهت شي من ذلك، كما تعرض صاحبها للملاحقة النظامية أمام الجهات المختصة بالإضافة إلى ما يفرضه نظام التأمينات الاجتماعية من عقوبات، ولا يجوز تداول الشهادة إلا في الأغراض التي أصدرت لأجلها وفقاً لأحكام نظام التأمينات الاجتماعية. والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية غير مسؤولة عن أي عملية تزوير أو تعديل تتم على البيانات الواردة فيها.

